SPLOS/30/5

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

اجتماع الدول الأطراف

Distr.: General
31 March 2020
Arabic
Original: English

الاجتماع الثلاثون

نيويورك، 15-19 حزيران/يونيه 2020

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة الدولية لقانون البحار

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة الميزانية 2021-2022

مقدم من المحكمة

أولا - عرض عام

مقدمة

1 - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال دورتها التاسعة والأربعين (20-9 آذار/مارس 2020) في ميزانيتها المقترحة للفترة 2021-2022 واعتمدتها. ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أُعدّت الميزانية المقترحة باليورو، وهي تغطي فترة سنتين.

2 - ووفقا للممارسة المتبعة، تستند الاحتياجات المدرجة في ميزانية المحكمة للفترة 2021-2022 إلى ما يلي: (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ (ج) تشغيل أماكن عمل المحكمة.

3 - وحين النظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة، ويجب أن تؤخذ في الحسبان أن المحكمة مسؤولة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية، وذلك بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

4 - وفقا للنهج الذي اعتمد في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، فإن الترتيبات التي وُضعت فيما يتعلق بميزانية المحكمة تستند إلى نهج تدريجي يراعي احتياجات المحكمة ويحقق المستوى الأمثل من الكفاءة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحجم العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.

* SPLOS/30/L.1/Rev.1.

010520 170420 20-04911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - واستنادا إلى قائمة القضايا المعروضة على المحكمة، أدرجت في ميزانية الفترة 2021-2022 اعتمادات لجزء من قضية واحدة تتعلق بالبت في أساس الدعوى، وهي القضية رقم 28 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*، المعروضة على دائرة خاصة في المحكمة. وأُدرجت أيضا اعتمادات لتغطية تكاليف الإجراءات الكاملة للبت في أساس قضية واحدة معروضة على المحكمة، وهي القضية رقم 29 - *ناقلة الوقود "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا/نيجيريا)*. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المحكمة، على نحو ما نصَّت عليه الاتفاقية، أن تظلَّ على استعداد خلال فترة الميزانية المعنية للنظر في أي قضايا عاجلة تعرض عليها، مثل طلبات اتخاذ تدابير مؤقتة في إطار المادة 290 من الاتفاقية وإجراءات الإفراج الفوري بموجب المادة 292 من الاتفاقية.

6 - وباستثناء النفقات المتصلة بالقضايا التي قد يتغير مقدارها بحسب حجم العمل القضائي في المحكمة، تتّبع ميزانية الفترة 2021-2022 نهج النمو الصفري عموما.

المعايير المستخدمة في إعداد مقترحات الميزانية

7 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تُعرض الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022 باليورو. ولكن دولار الولايات المتحدة لا يزال العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية مثل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. ويُستخدم دولار الولايات المتحدة أيضا بوصفه العملة المرجعية لتقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين العامة، فضلا عن تكاليف المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدوِّني المحاضر الحرفية. وتخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف.

8 - وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن قيمة دولار الولايات المتحدة ارتفعت مقابل اليورو منذ آذار/مارس 2018 عندما أُعدَّت ميزانية الفترة 2019-2020. ففي آذار/مارس 2018، كان سعر الصرف الذي حدَّدته الأمم المتحدة لصرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو هو 0,815. وفي آذار/مارس 2020، ارتفع سعر الصرف الذي حددته الأمم المتحدة لصرف الدولار مقابل اليورو إلى 0,884، أي ما يمثل زيادة بنسبة 8,5 في المائة عن السعر السابق. وأدى ذلك إلى زيادة في بنود الميزانية المذكورة أعلاه.

9 - وبالنسبة لفترة الميزانية 2021-2022، يُقترح رصد مبلغ 700 500 4 يورو في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا)، ويشكل زيادة قدرها 600 810 1 يورو عن اعتمادات الميزانية التي أُقرَّت للفترة 2019-2020. وعلى النحو المبين في الفقرة 5، تعزى هذه الزيادة إلى زيادة عبء العمل القضائي في المحكمة خلال فترة الميزانية 2021-2022.

10 - وعملا بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، جرى حساب اعتمادات الميزانية المتصلة بالوظائف الثابتة على أساس المرتبات الإجمالية. وتشمل الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف مبلغا دائنا يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتصلة بها. وبالتالي، فقد أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود مستقلة تبيّن المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

11 - وفي ضوء ما ذُكر أعلاه، طُبقت المعايير التالية في إعداد مقترحات الميزانية:

(أ) حجم العمل القضائي للمحكمة؛

(ب) القرارات الصادرة عن اجتماع الدول الأطراف؛

(ج) سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ 0,884، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس 2020؛

(د) بدل الإقامة اليومي لهامبورغ في آذار/مارس 2020 البالغ 309 يورو حسب ما اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(هـ) تستند التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (التي تنطبق على محكمة العدل الدولية في لاهاي لعام 2021)؛

(و) تستند التقديرات المتعلقة بأجور القضاة إلى مضاعف تسوية مقر العمل البالغ 39,2 وسعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو لشهر آذار/مارس 2020 (البالغ 0,884)، على النحو المذكور أعلاه؛

(ز) معدل تضخم متوسط قدره 1.6 في المائة، على النحو الذي حدده مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني للفترة من شباط/فبراير 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2020، الذي طُبق على البندين التاليين:

'1' التدريب؛

'2' الطباعة والتجليد الخارجيان.

12 - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبيِّن الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة 2021-2022. ويتضمن الجدول أيضاً الميزانيات المعتمدة لفترات الميزانية 2015-2016 و 2017-2018 و 2019-2020 وبيانات الأداء لفترات الميزانية 2015-2016 و 2017-2018.

العمل القضائي

13 - تناولت المحكمة عددا من القضايا خلال فترات الميزانية الثلاث الماضية:

(أ) ففي فترة الميزانية 2015-2016، عقدت المحكمة جزءا من مداولاتها بشأن القضية رقم 21 - *طلب إصدار فتوى المقدم من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك*، وأصدرت فتواها في عام 2015. وأصدرت الدائرة الخاصة المنشأة للنظر في القضية رقم 23 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار)*، أمرا في عام 2015 بناء على طلب مقدم من كوت ديفوار بشأن فرض تدابير مؤقتة. وفي عام 2015، أصدرت المحكمة أيضا أمرا في دعوى اتخاذ تدابير مؤقتة في القضية رقم 24 - *حادثة "ناقلة النفط إنريكا ليكسي" (إيطاليا ضد الهند، التدابير المؤقتة)*. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة نفسها، نظرت المحكمة في الدفوع الابتدائية التي أثارتها إيطاليا في القضية رقم 25 - *قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)*، وأصدرت حكمها بشأن الدفوع الابتدائية في عام 2016؛

(ب) في فترة الميزانية 2017-2018، تناولت الدائرة الخاصة للمحكمة المنشأة للنظر في القضية رقم 23 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار)*، وأصدرت حكمها في عام 2017. وفي عام 2018، جرت الإجراءات الشفوية وجزء من المداولات في القضية رقم 25 - *قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)*.

(ج) وفي فترة الميزانية 2019-2020، واصلت المحكمة مداولاتها بشأن القضية رقم 25 - *قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)*، وأصدرت حكمها في عام 2019. وفي العام نفسه، أصدرت المحكمة أمرا في دعوى طلب التدابير المؤقتة في القضية رقم 26 - *القضية المتصلة باحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*، التدابير المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة خلال الفترة نفسها أمرا في دعوى طلب تدابير مؤقتة في القضية رقم 27 - *قضية السفينة "سان بادري بيو" (سويسرا ضد نيجيريا)*، التدابير المؤقتة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شُكلت دائرة خاصة للنظر في القضية رقم 28 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*. وفيما يتعلق بهذه القضية، قدمت ملديف في كانون الأول/ديسمبر 2019 دفوعا ابتدائية. وستجري المرافعات الشفوية والمداولات بشأن الدفوع الابتدائية في عام 2020.

14 - ورهنا بقرار الدائرة الخاصة التي شُكلت للنظر في القضية رقم 28 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)* بشأن اختصاصها في البت في أساس الدعوى، يُنتظر إجراء المرافعات الشفوية وجزء من المداولات بشأن أساس الدعوى، بما في ذلك الاجتماعات الأولية للجنة الصياغة، في عام 2022. وترد التكاليف ذات الصلة بذلك، البالغة 800 694 يورو، في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022. وستجري الدائرة الخاصة الجزء الثاني من مداولاتها في عام 2023، وستُدرَج الاعتمادات اللازمة لتغطية التكاليف المتصلة بها في مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024.

15 - وفي 17 ديسمبر/كانون الأول 2019، رفعت سويسرا ونيجيريا إلى المحكمة قضية النزاع بينهما بشأن إيقاف واحتجاز *ناقلة النفط "سان بادري بيو"*. وستنظر المحكمة في القضية رقم 29 - *ناقلة النفط "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا/نيجيريا)* في عامي 2021 و 2022. وأُدرجت في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022 اعتمادات بمبلغ 300 197 2 يورو لتغطية تكاليف البت في أساس هذه القضية.

16 - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية كفالة الاضطلاع بالمهام القضائية التي كُلِّفت بها المحكمة بموجب المادتين 290 و 292 من الاتفاقية، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022 اعتمادات تبلغ 600 608 1 يورو لتمكين المحكمة من معالجة قضيتين عاجلتين. وعملا بالممارسة التي تتبعها المحكمة، من المقرَّر أن تعقد الدورات الإدارية للمحكمة بالاقتران قدر الإمكان مع الدعاوى القضائية المعروضة عليها، من أجل تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة وتقليل التكاليف.

17 - وترد في الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) من مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022، تقديرات تكاليف جزء من الاجتماعات اللازمة للنظر في القضية رقم 28 (انظر الفقرات 14 و 91 إلى 93)، والاجتماعات اللازمة للنظر في القضية رقم 29 (انظر الفقرات 15 و 94 إلى 96)، وفي قضيتين عاجلتين، على النحو التالي:

(أ) القضية رقم 28 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*:

'1' 24 يوما من اجتماعات الدائرة الخاصة؛

'2' 14 يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) القضية رقم 29 – *ناقلة النفط "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا ضد نيجيريا)*:

'1' 52 يوما من اجتماعات المحكمة؛

'2' 28 يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ج) دعويان عاجلتان (انظر الفقرة 98):

ثلاثة أسابيع من الاجتماعات في عام 2021، وثلاثة أسابيع من الاجتماعات في عام 2022، بما في ذلك المرافعات الشفوية والمداولات وإصدار الأوامر والأحكام.

القضاة

18 – لدى تحديد مستوى أجور أعضاء المحكمة، اعتمد الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعقود في عام 1996 مبدأ الحفاظ على التكافؤ مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

19 – كما قرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن الأجر السنوي للقضاة، باستثناء الرئيس، يتألف من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1):

(أ) بدل سنوي يُدفع شهريا، يمثل ثلث الحد الأقصى للمرتب الأساسي الصافي السنوي (استنادا إلى المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص يدفع عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال المحكمة. والحد الأقصى للبدل الخاص هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي مقسوماً على 220 يوم عمل؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يتعين فيه على القاضي الحضور في مقر المحكمة. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية مستوى بدل الإقامة، ويدفع بحد أقصى قدره ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي.

20 – وفي حزيران/يونيه 2009، قرر الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف ما يلي: "اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2009، يحدد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة بمبلغ 681 161 دولارا، مع مضاعف تسوية مقر العمل المقابل الذي يعادل 1 في المائة من صافي المرتب الأساسي، الذي سيطبق عليه مضاعف تسوية مقر العمل في هامبورغ، حسب الاقتضاء، مع مراعاة آلية تسوية مقر العمل على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة 77 من تقريره A/62/538" (انظر SPLOS/200).

21 – وفي حزيران/يونيه 2011، قرر الاجتماع الحادي والعشرون للدول الأطراف "أنه يتعيّن، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا التي تتم عن طريق ضمّ نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، إجراء تسوية أيضا للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء المحكمة بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة محكمة العدل الدولية" (انظر SPLOS/230).

22 – وعملا بالتنقيحات المتعاقبة لمرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا (انظر قرارات الجمعية العامة 255/72، 273/73 و 255/74 باء)، رُفع المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية إلى 437 176 دولارا اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2018، وإلى 666 179 دولارا اعتبارا من 1 كانون

الثاني/يناير 2019، وإلى 840 181 دولارا اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، على التوالي. ووفقا للقرار الذي اتخذه اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه 2011، عُدِّل الحد الأقصى لأجور قضاة المحكمة ليصل إلى نفس مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية اعتبارا من التاريخ نفسه.

23 - وفي ضوء القرارين المذكورين أعلاه، طُبِّق على المرتب الأساسي السنوي المعدَّل مضاعفُ تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ في آذار/مارس 2020 وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو في آذار/مارس 2020 الذي حددته الأمم المتحدة، من أجل حساب التقديرات المتعلقة بكل من البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة للفترة 2021-2022 الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن والتاسع.

قلم المحكمة

24 - المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة، ولذلك يتعين على موظفي قلم المحكمة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام المتعلقة بالمسائل القضائية والقانونية والمالية والإدارية وبشؤون الميزانية.

25 - ويقدم قلم المحكمة كل ما تحتاج إليه المحكمة من دعم ومساعدة للنظر في القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك توفير البحوث القانونية والوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية والمراسلات الموجهة إلى القضاة والأطراف في القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى.

26 - وقلم المحكمة مسؤول أيضا عن الاضطلاع بالمهام الإدارية المتعلقة بعمل المحكمة. وتشمل هذه المهام: شؤون الموظفين والأفراد؛ وإدارة أموال المحكمة وجمع التبرعات من الدول الأطراف؛ وتشغيل أماكن عمل المحكمة وصيانتها، بما في ذلك المسائل الأمنية؛ وتوفير خدمات المكتبة وتعهد المحفوظات؛ وشؤون المراسم؛ وتشغيل وصيانة النظم الإلكترونية، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على الإنترنت؛ والدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة في المهام الخاصة بأعمال المحكمة. كما يتولى إدارة برامج التدريب الداخلي وتنظيم الدورات التدريبية وبناء القدرات في مجال تسوية المنازعات بموجب الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يساعد قلم المحكمة على الحفاظ على العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وكذلك مع الإدارات والوكالات ذات الصلة التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

27 - ومنذ فترة الميزانية 2015-2016، ظل عدد الموظفين 38 موظفا. وبما أن عدد الموظفين محدود، يُطلب من العديد من الموظفين الوفاء بمجموعة متنوعة من المهام، لا سيما أثناء النظر في القضايا، من أجل إنجاز جميع المهام التي يتعين على قلم المحكمة الاضطلاع بها. وعندما يتعين معالجة قضية ما، يُستعان بدعم إضافي مؤقت (مترجمون شفويون، مترجمون تحريريون، مدونو المحاضر الحرفية، والمساعدة في أعمال السكرتارية).

الزيادات والتخفيضات

28 - على النحو المشار إليه في الفقرة 6، واصلت المحكمة الاسترشاد بنهج النمو الصفري عموما لدى قيامها بإعداد مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022. ومع ذلك، طرأت زيادات وانخفاضات معينة مقارنة بالاعتمادات الواردة في ميزانية الفترة 2019-2020 بسبب بعض البارامترات الخارجة عن سيطرة المحكمة، مثل عبء العمل القضائي، والمرتبات والبدلات، وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو. وترد أدناه قائمة بالبنود الرئيسية.

29 - وتظهر مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022 زيادة في أبواب الميزانية التالية:

النفقات المتكررة وغير المتكررة

الباب 1 (القضاة)

(أ) اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، نُقِّح المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة، على النحو المشار إليه في الفقرة 22، ليصل إلى 840 181 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، رُفع بدل الإقامة اليومي في هامبورغ إلى 309 يورو في اليوم (من 266 يورو في آذار/مارس 2018)، ونُقِّح مضاعف تسوية مقر العمل في هامبورغ في عام 2019. وبناء على ذلك، يبين بندا الميزانية "البدلات السنوية" و "البدلات الخاصة" زيادة قدرها 600 464 يورو مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة 2019-2020؛

(ب) مع مراعاة الانخفاض البالغ 300 102 يورو في بند الميزانية "التكاليف العامة" (انظر الفقرة 30 (أ))، يبين الباب 1 (القضاة) زيادة إجمالية قدرها 300 362 يورو (600 464 يورو ناقص 300 102 يورو) مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

الباب 2 (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة)

(ج) يغطي بند الميزانية "معاش القضاة المقبلين على التقاعد" تكاليف دفع المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة تنتهي مدة عضويتهم في أيلول/سبتمبر 2020 لمدة 24 شهرا، في حين أن ميزانية الفترة 2019-2020 تغطي تكاليف دفع المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة لمدة ثلاثة أشهر فقط. ويبلغ الاعتماد المقترح 000 802 يورو، ويمثل زيادة قدرها 400 716 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. وسيتوقف العدد النهائي للقضاة المتقاعدين على نتيجة الانتخابات التي ستجرى في حزيران/يونيه 2020؛

(د) مع مراعاة الانخفاض البالغ 700 115 يورو في بند الميزانية "المعاشات التقاعدية قيد الدفع" (انظر الفقرة 30 (ب))، يبين الباب 2 (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة) زيادة إجمالية قدرها 700 600 يورو (400 716 يورو ناقص 700 115 يورو) مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

الباب 3 (تكاليف الموظفين)

(هـ) تستند تقديرات ميزانية المحكمة المتعلقة بالوظائف الثابتة إلى التكاليف القياسية التي أصدرها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تنطبق على محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن عدد الموظفين لم يتغير عن فترة الميزانية السابقة، فإن المبلغ المقترح للوظائف الثابتة في ميزانية المحكمة للفترة 2021-2022 يزيد بمبلغ 400 963 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. ويعزى سبب هذه الزيادة في تكاليف الموظفين إلى تنقيح التكاليف القياسية التي تطبّق على محكمة العدل الدولية في عام 2021. وبناء على ذلك، يقترح رصد مبلغ 200 000 6 يورو لبندي الميزانية "الوظائف الثابتة" و "الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين" في الفترة 2021-2022. ويمثل ذلك زيادة قدرها 400 963 يورو، بعد خصم مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

(و) في الماضي، كان في وسع المحكمة الاعتماد على خدمات ما يصل إلى ثلاثة مترجمين شفويين من أصل أربعة معينين محليا، لعقد دوراتها الإدارية. ولم يكن يُدفع للمترجمين الشفويين المعينين محليا أي بدل إقامة يومي. ونظرا لتقاعد اثنين من هؤلاء المترجمين الشفويين، وعدم وجود مترجمين شفويين محليين آخرين، سيتعين على المحكمة في المستقبل أن تستعين بشكل رئيسي بمترجمين شفويين غير محليين يتعين أن يُدفع لهم بدل الإقامة اليومي. ونتيجة لذلك، يبين الاعتماد المدرج في بند الميزانية "موظفو الاجتماعات المؤقتون" زيادة قدرها 100 56 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

(ز) ستطبق المحكمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من عام 2021. وسيكون عام 2021 حاسم الأهمية بوصفه الفترة المالية الأولى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أُضيف اعتماد إضافي قدره 000 10 يورو إلى بند الميزانية "المساعدة المؤقتة العامة" لتلبية جميع المقتضيات الجديدة المفروضة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيُستخدم هذا الاعتماد لمواصلة الحصول على التوجيه من الخبراء الاستشاريين الخارجيين والمشورة من مراجعي الحسابات الخارجيين خلال السنة الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك يُقترح زيادة قدرها 000 10 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

(ح) في بند الميزانية "التدريب"، أدرج اعتماد قدره 000 10 يورو لتوفير مزيد من التدريب لموظفي المحكمة خلال أول فترة مالية يُمتثل فيها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُقترح رصد اعتماد إجمالي قدره 600 86 يورو لهذا البند من الميزانية للفترة 2021-2022، ويشمل ذلك مبلغ 000 10 يورو للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع تسوية تضخم بنسبة 1,6 في المائة. ويمثل المبلغ المقترح زيادة قدرها 800 11 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

(ط) يبين الباب 3 (تكاليف الموظفين) زيادة إجمالية قدرها 300 041 1 يورو مقارنة بالمبالغ المعتمدة للفترة 2019-2020؛

الباب 7 (نفقات التشغيل)

(ي) يشمل بند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن" اعتمادات لعقدي إدارة المرافق والخدمات الأمنية. وستنتهي مدة العقدين خلال عام 2020 وسيتعين إبرام عقود جديدة. وأسفرت عملية المناقصة المتعلقة بعقد إدارة المرافق الجديد عن اختيار متعاقد جديد. وكان أفضل عرض بأقل سعر يتضمن زيادة قدرها 100 145 يورو لهذا العقد، فيما يتعلق بفترة الميزانية 2021-2022. وتعزى الزيادة إلى حدوث زيادة في تكاليف العمالة في البلد المضيف، وارتفاع الطلب على الصيانة والدعم التقني للمبنى المتقادم الذي تتخذه المحكمة مقرا لها منذ عام 2000. وزادت تكاليف العقد الجديد لتوفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة لفترة الميزانية 2021-2022 بمقدار 100 33 يورو عن الاعتماد الذي أُقر في ميزانية الفترة 2019-2020 بسبب ارتفاع تكاليف العمالة في البلد المضيف. ومع مراعاة الزيادات البالغة 400 12 يورو في عقود الصيانة وتكاليف المرافق العامة للمحكمة (انظر الفقرة 74)، تبلغ الزيادة الإجمالية في بند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن" 600 190 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد لميزانية الفترة 2019-2020؛

(ك) يتضمن بند الميزانية المعنون "استئجار المعدات وصيانتها" اعتمادات لتكاليف استئجار وتأجير معدات الحواسيب وآلات النسخ والسيارات الرسمية للمحكمة. ويتضمن بند الميزانية أيضا اعتمادات

لتكاليف صيانة معدات التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحكمة، من قبيل نظام التشغيل في الحواسيب وبرمجيات المكتبة وبرمجيات المحفوظات ونظام البريد الإلكتروني. وقد ازداد حجم المعدات الرقمية فضلا عن رسوم الصيانة لبعض تطبيقات البرمجيات على مر السنين. ونتيجة لذلك، يُقترح أن يكون هناك زيادة قدرها 000 5 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تحسين النظام المحاسبي للمحكمة للوفاء بمتطلبات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الصدد، سيحتاج النظام المحاسبي المحسن للمحكمة، خلال السنة الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلى بعض التحسينات والتعديلات للوفاء بالمعايير الجديدة. ويُطلب توفير مبلغ 000 10 يورو لتلبية هذا الشرط. ويُقترح زيادة الاعتماد المخصص لـ "استئجار المعدات وصيانتها" بمبلغ 000 15 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020؛

(ل) وسيعين اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه 2020 مراجع الحسابات الخارجي للبيانات المالية للمحكمة للفترات المالية من عام 2021 إلى عام 2024. وحتى عام 2020، كانت للمحكمة فترات مالية لمدة سنتين، وكانت البيانات المالية المقابلة تراجَع بعد نهاية الفترات المالية المناظرة كل سنتين. وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وجود بيانات مالية سنوية، ونتيجة لذلك سيتعين مراجعة البيانات المالية كل سنة. وتلقت المحكمة عروض أسعار من خمس شركات لمراجعة الحسابات لمراجعة البيانات المالية للفترات المالية من عام 2021 إلى عام 2024. وتتراوح عروض الأسعار هذه بين 200 7 يورو في السنة و 000 54 يورو في السنة. واستنادا إلى أدنى عروض الأسعار الواردة، أُدرج في الميزانية المقترحة مبلغا قدره 700 14 يورو في بند الميزانية "الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)". وتمثل هذه المبالغ زيادة قدرها 100 3 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. وسيجري تعديل المبلغ بناء على القرار الذي يتخذه اجتماع الدول الأطراف؛

(م) يزيد المبلغ الإجمالي المقترح للباب 7 المعنون (نفقات التشغيل) بمقدار 700 203 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

الباب 8 (تكاليف المكتبة وما يتصل بها)

(ن) سيُرصَد لبند الميزانية المعنون "المكتبة - شراء الكتب والمنشورات" اعتماد قدره 000 266 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 700 9 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020. وتُعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاد المستمر في تكاليف الاشتراك في الصحف والدوريات وتراعي معدل التضخم؛ والمبلغ المقترح للباب 8 المعنون (تكاليف المكتبة وما يتصل بها) يزيد بمقدار 600 11 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

التكاليف المتصلة بالقضايا

الباب 12 (القضاة) والباب 13 (تكاليف الموظفين)

(س) يتضح في جميع بنود الميزانية المدرجة في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) حدوث زيادات بسبب زيادة عبء العمل القضائي للمحكمة. وتغطي ميزانية الفترة 2019-2020 تكاليف نصف مراحل إجراءات البت في أساس قضية واحدة؛ وتغطي ميزانية الفترة 2021-2022 تكاليف كامل مراحل إجراءات بت المحكمة في أساس قضية واحدة (القضية رقم 29)، وتكاليف نصف مراحل إجراءات

البت في أساس قضية واحدة (جلسات استماع، ومداولات أولية واجتماعات أولية للجنة الصياغة، ستعقد خلال فترة الميزانية 2021-2022)، معروضة على دائرة خاصة (القضية رقم 28). والقضية رقم 28 هي رهن صدور حكم بشأن الدفوع الابتدائية، ومن المتوقع أن يصدر هذا الحكم في نهاية عام 2020. وتمشيا مع مقترحات الميزانية لفترات الميزانية السابقة، تتضمن الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022 اعتمادات لقضيتين عاجلتين. وعلى هذا الأساس، يبلغ الاعتماد المخصص للباب 12 المعنون (القضاة) 400 273 3 يورو، بزيادة قدرها 500 268 1 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. والمبلغ المقترح للباب 13 المعنون (تكاليف الموظفين) يبلغ قدره 300 227 1 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 100 542 يورو.

30 - ويتضح من الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022 وجود تخفيضات في بنودها التالية:

(أ) بما أنه لن تكون هناك انتخابات رئاسية خلال فترة الميزانية 2021-2022، لم يدرج أي اعتماد لتنصيب رئيس المحكمة وإعادة الرئيس السابق إلى الوطن في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022. وبالتالي فإن الاعتماد المخصص للفترة 2021-2022 في بند الميزانية المعنون (التكاليف العامة) في إطار الباب 1 المعنون (القضاة) يقل بمقدار 300 102 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020؛

(ب) تغطي ميزانية الفترة 2019-2020 تكاليف دفع معاشات تقاعدية قدرها 745 78 دولاراً شهرياً لـ 14 من القضاة السابقين و7 من أرامل القضاة الراحلين. وتدفع المحكمة حاليا معاشات تقاعدية لـ 11 من القضاة السابقين و 8 من أرامل القضاة الراحلين، ويبلغ الاعتماد المرصود بشأنها في بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية قيد الدفع" 148 67 دولارا شهريا. وفيما يتعلق بمقترحات الميزانية للفترة 2021-2022، يتوخى بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية قيد الدفع" رصد اعتماد قدره 600 424 1 يورو، وهو مبلغ يقل بمقدار 700 115 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020؛

(ج) في ضوء الأداء السابق، يُقترح رصد مبلغ قدره 100 37 يورو لبند الميزانية المعنون "خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)"، وهو ما يمثل نقصانا قدره 000 5 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020.

31 - ومع مراعاة الزيادات المقترحة الواردة في الفقرة 29 (200 254 4 يورو)، والنقصان المذكور في الفقرة 30 (-000 223 يورو) فضلا عن النقصان البالغ 000 140 يورو الناجم عن عدم إدراج أي اعتماد للبند المعنون "تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام"، بخلاف ما حدث في الفترة 2019-2020 (انظر الفقرة 88)، فمن المتوخى حدوث زيادة إجمالية قدرها 200 891 3 يورو لفترة الميزانية 2021-2022.

ثانيا - مشروع الميزانية المقترحة

الجزء ألف (الأبواب من 1 إلى 8)
التكاليف المتكررة

32 - على غرار ما جرى في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة اجتماعات تستغرق 4 أسابيع خلال كل سنة تقويمية للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بأداء مهامها القضائية، فضلا عن معالجة القضايا الإدارية والتنظيمية. وستُعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

33 - وتُعرض خلال هذه الدورات المسائل المتصلة بعمل المحكمة لكي تنظر فيها المحكمةُ بكامل هيئتها، ولجانُ المحكمة، وكذلك دوائرُ المحكمة وهي: غرفة منازعات قاع البحار، والغرفة المعنية بتسوية المنازعات المتصلة بتعيين الحدود البحرية، وغرفة منازعات البيئة البحرية، وغرفة منازعات مصائد الأسماك. وتتعلق المسائل القانونية التي جرى تناولها في عام 2019 باختصاص المحكمة وقواعدها وإجراءاتها.

34 - كما تتناول المحكمة في اجتماعاتها مسائل إدارية وتنظيمية. ولكفالة تناول هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجانا خاصة تتكوَّن من قضاة تحيل إليهم المحكمة شتى المسائل كي ينظروا فيها بالتفصيل ويقدموا بشأنها توصيات ترفع إلى المحكمة بكامل هيئتها للموافقة عليها (لجنة القواعد والممارسة القضائية؛ ولجنة الميزانية والشؤون المالية؛ ولجنة شؤون الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ واللجنة المعنية بالمكتبات والمحفوظات والمنشورات). وتشمل المسائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات التي ستُتَّخذ فيما يتصل بتعيين الموظفين، والإشراف على عمل قلم المحكمة وتنظيمه، وصيانة مباني المحكمة وما يتصل بها من مرافق، والعلاقات العامة ومنشورات المحكمة كالأحكام والأوامر، وإعداد مشروع الميزانية، والتقرير السنوي، والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب 1
القضاة

35 - عملا بمقررات الاجتماعين الرابع والحادي والعشرين للدول الأطراف (انظر الفقرتين 18 و 21)، يستخدم مستوى أجور القضاة في محكمة العدل الدولية بوصفه أساسا للمقارنة. ومع مراعاة أجور قضاة محكمة العدل الدولية، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، يحدد المرتب الأساسي السنوي لقضاة المحكمة في المستوى المبين في الفقرة 22.

36 - وترد في المرفق الخامس تقديرات الميزانية المتصلة بأجور القضاة للفترة 2021-2022 الواردة في إطار الجزء ألف "النفقات المتكررة".

37 - وعلى غرار السنوات السابقة، ستُدرَج الاعتمادات المتعلقة بالقضايا في إطار الجزء جيم المعنون (التكاليف المتصلة بالقضايا) وستُستخدَم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرافق من السابع إلى التاسع).

1-1 البدلات السنوية

38 - يتألف بند الميزانية هذا مما يلي: البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين وبدلات الرئيس ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).

39 - ويتعيَّن على الرئيس أن يكون موجودا في مقر المحكمة، وهو يتقاضى أجرا سنويا قدره 840 181 دولارا. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (613 60 دولارا).

40 - ويتقاضى الرئيس بالإضافة إلى ذلك بدلا سنويا قدره 000 25 دولار تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لرئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2011، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2010 (انظر القرار 258/65، الفقرة 6). ولا يحقُّ للرئيس أن يتقاضى بدلا خاصا أو بدل إقامة لقاء حضور جلسات المحكمة.

41 - ويخصص بدل لنائب الرئيس عن كل يوم يتولى الرئاسة فيه. وقد حُدِّد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت قدره 156 دولارا في اليوم تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لنائب رئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2011 (انظر قرار الجمعية العامة 258/65، الفقرة 6). وكما حدث في السنوات السابقة، احتُسبت اعتمادات الميزانية على أساس افتراض أن نائب الرئيس موجود في مقر المحكمة ليعمل رئيسا لمدة أسبوعين في السنة (ويشمل ذلك بدل الإقامة اليومي، والبدل الخاص عند قيام نائب الرئيس بأعمال تتعلق بالمحكمة، والبدل الخاص لنائب الرئيس عندما يقوم بدور الرئيس). وتبعا لذلك، فقد خُصِّص اعتماد قدره 800 21 يورو في السنة للوفاء بهذه الاحتياجات. ويمثل ذلك زيادة قدرها 800 2 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020، نتيجة للزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

42 - ويُقترَح في إطار هذا البند من الميزانية رصد اعتماد قدره 000 497 3 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 600 363 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020 على النحو المبين في الفقرة 29 (أ).

2-1 البدلات الخاصة

43 - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يضطلعون فيه بأعمال المحكمة خلال دوراتها. ويُدفَع أيضا لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يُطلب إليه فيه الحضور إلى مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

44 - ويجوز أن يُدفَع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. كما يُدفَع للقضاة بدل إقامة عندما يضطلعون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

45 - وفيما يتعلق بالدورات التي تستغرق 4 أسابيع في كل سنة، يُقترَح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد لبدل خاص لكل قاض من القضاة العشرين عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها 10 أيام. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

46 - وفي فترات الميزانيات السابقة، صدرت الموافقة على رصد اعتمادات فيما يتعلق ببدل الإقامة عن الأعمال التحضيرية لما مجموعه سبعة أيام لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة في السنة (بدل الإقامة اليومي لمدة 70 يوما) ومع ذلك، واستنادا إلى الأداء السابق، يُقترح رصد مبلغ قدره 200 43 يورو لما مجموعه خمسة أيام لما يصل إلى 10 قضاة سنويا (بدل الإقامة اليومي لمدة 50 يوما) للفترة 2021-2022، أي بانخفاض قدره 000 9 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020. وقد يُستخدَم هذا الاعتماد، رهنا بإذن الرئيس، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة أثناء أدائهم عملا تحضيريا خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو لدفع البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة (مثلا، لحضور الاجتماعات الخاصة التي تعقدها لجنة الميزانية والشؤون المالية لإعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين أو لحضور اجتماعات الدول الأطراف).

47 - ويُرصَد اعتماد قدره 600 934 يورو في إطار هذا البند من الميزانية بالاستناد إلى سعر الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل ومعدلات بدل الإقامة اليومي لشهر آذار/مارس 2020. ويمثل ذلك زيادة قدرها 000 101 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020، على النحو المبين في الفقرة 29 (أ).

3-1 السفر لحضور الدورات

48 - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورات خلال فترة الميزانية 2021-2022. وقد رُصِد اعتماد قدره 800 298 يورو لتلبية هذه الاحتياجات. أما مبلغ 400 149 يورو، الذي يمثّل المبلغ المخصص سنويا، فالغرض منه تغطية تكاليف سفر 20 قاضيا كل سنة لحضور الدورتين. والمبلغ هو نفسه المعتمد لميزانية الفترة 2019-2020.

4-1 التكاليف العامة

49 - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصلة برئيس المحكمة، وخطة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل ونفقات نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في فترة الميزانية المعنية (انظر المرفق السادس).

50 - ولن يطرأ أي تغيير على الرئاسة خلال فترة الميزانية 2021-2022؛ ولذلك لا يلزم رصد أي اعتماد لتنصيب الرئيس وإعادة الرئيس السابق إلى الوطن. وفي إطار هذا البند من الميزانية، يُقترح رصد مبلغ إجمالي قدره 800 81 يورو للفترة 2021-2022، وهو ما يمثل نقصانا قدره 300 102 يورو عن الاعتماد المرصود للفترة 2019-2020.

الباب 2
نظام المعاشات التقاعدية للقضاة

51 - أقرَّ الاجتماع التاسع للدول الأطراف نظام خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

52 - ومن أجل تغطية تكاليف دفع المعاشات التقاعدية، يُقترَح رصد مبلغ إجمالي قدره 600 226 2 يورو للفترة 2021-2022 (انظر المرفق العاشر). ويمثل ذلك زيادة قدرها 700 600 يورو عن الاعتماد المرصود للفترة 2019-2020 على النحو المبين في الفقرتين 29 (ج) و 29 (د).

1-2 المعاشات التقاعدية قيد الدفع

53 - تُدفع المعاشات التقاعدية، في الوقت الحاضر، إلى 11 من القضاة السابقين و 8 من أرامل القضاة الراحلين. وستستمر مدفوعات المعاشات التقاعدية هذه خلال الفترة 2021-2022، الأمر الذي سيتطلب رصد اعتماد قدره 600 424 1 يورو. وعلى النحو الموضح في الفقرة 30 (ب)، يقل هذا المبلغ بمقدار 700 115 يورو عن الاعتماد المخصص للفترة 2019-2020.

2-2 معاشات القضاة المقبلين على التقاعد

54 - سيجري في حزيران/يونيه 2020 انتخاب يُعقَد مرة كل ثلاث سنوات لسبعة قضاة. ومن المتوخى رصد اعتماد لمدفوعات المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة تنتهي مدة عضويتهم في ميزانية الفترة 2021-2022 لفترة 24 شهرا تبدأ في كانون الثاني/يناير 2021. ويصل هذا إلى مبلغ قدره 000 802 يورو، وهو ما يزيد بمقدار 400 716 يورو عن الاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2020 للأسباب المبينة في

الفقرة 29 (ج). وسيتوقف المبلغ الفعلي المقترح لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب الذي سيجري في حزيران/يونيه 2020.

الباب 3
تكاليف الموظفين

3-1 الوظائف الثابتة

55 - على النحو المشروح في الفقرات من 24 إلى 27، يقتضي سير العمل في المحكمة اضطلاع قلمها بمسؤوليات متعدِّدة ومتنوعة، بما في ذلك المهام القانونية والإدارية بشكل خاص.

56 - ويرد في المرفق الثاني بيان الاحتياجات من الوظائف للفترة 2021-2022 بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات من موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها فيرد بيانها في المرفق الثالث. ولا يزال عدد الوظائف 38 وظيفة، وهو نفس عدد الوظائف المعتمدة في ميزانية الفترة 2019-2020.

57 - وتستند تقديرات الميزانية المتصلة بتكاليف موظفي المحكمة إلى التكاليف القياسية الصادرة عن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية في أمانة الأمم المتحدة. وبما أن التكاليف القياسية لم تحسب لهامبورغ، فقد طُبقت التكاليف القياسية المطبقة على محكمة العدل الدولية لعام 2021. وعلى هذا الأساس، يُقترح اعتماد مبلغ صاف قدره 200 000 6 يورو للوظائف الثابتة في الفترة 2021-2022. وبعد خصم مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يمثل ذلك زيادة قدرها 400 963 يورو، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

3-2 الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة

58 - على النحو المبين في الفقرة 10، ووفقا للقرار الصادر في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022 بندا مستقلا أُفرد في الميزانية لمبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناء على ذلك، سيجري تحديد اشتراكات الدول الأطراف على أساس صافي المرتبات.

3-4 تكاليف الموظفين العامة

59 - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف استحقاقاتهم، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، وفق ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة.

60 - واستنادا إلى الاحتياجات الفعلية لفترة الميزانية 2021-2022، تبلغ التكاليف العامة للموظفين 200 270 2 يورو، وهو نفس المبلغ الذي تمت الموافقة عليه للفترة 2019-2020 (انظر المرفق الحادي عشر).

3-5 العمل الإضافي

61 - بسبب طبيعة عمل المحكمة، لا يجد بعض الموظفين بُدّا من العمل بعد انقضاء ساعات العمل الاعتيادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورات. وفي حالة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، يجوز منح إجازة تعويضية لهذا الغرض. أما بالنسبة للموظّفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، فلا يمكن الاستعاضة دوما عن دفع أجور العمل الإضافي بمنح إجازات تعويضية، لا سيما في ضوء صغر عدد الموظفين في قلم المحكمة. وفي ضوء الأداء السابق، فمن المطلوب رصد مبلغ قدره 000 25 يورو للفترة 2021-2022. وهذا هو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

3-6 موظفو الاجتماعات المؤقتون

62 - تمشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعيّن المحكمة جميع الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغّلي المعدات السمعية، وموظفي السكرتارية الإضافيين المعينين خصيصا لخدمة الدورات غير المتعلقة مباشرة بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف موظفي خدمة المؤتمرات والأفراد الآخرين اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن معظم الموظفين اللازمين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، ليسوا متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

63 - وكما هو موضح في الفقرة 29 (و)، فإن بدل الإقامة اليومي يُدفع لجميع المترجمين الشفويين بينما كان في الماضي يُدفع فقط لبعضهم. وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد اعتماد قدره 700 248 يورو للفترة 2021-2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 100 56 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقر للفترة 2019-2022.

3-7 المساعدة المؤقتة العامة

64 - تستعين المحكمة بموظفين في إطار المساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة ولتلبية احتياجات محدَّدة أخرى. وغالبا ما تُستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها ولتقديم المساعدة لموظفي خدمة المؤتمرات. ويُستخدم الاعتماد أيضا لشراء خدمات فرادى المتعاقدين للمساعدة في الشؤون الإدارية وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة مثلا بتعهُّد الموقع الشبكي للمحكمة وصيانة البرامجيات الحاسوبية التي تستخدمها. وكما هو مبين في الفقرة 29 (ز)، فإن الفترة المالية الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (2021) بالغة الأهمية، وفي نهاية تلك الفترة ستصدر المحكمة بياناتها المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولتلبية جميع الاحتياجات الجديدة، فقد أُدرج اعتماد قدره 000 10 يورو لمواصلة تلقي التوجيه من الخبراء الاستشاريين الخارجيين والحصول على المشورة من مراجعي الحسابات الخارجيين. وبالنظر إلى الاحتياجات الجديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن مجموع الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة للفترة 2021-2022 يبلغ 900 117 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 10 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقرَّ للفترة 2019-2020.

3-8 التدريب

65 - يلزم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرامجيات المتخصِّصة التي يجري تحديثها باستمرار لأداء المهام المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيبليوغرافية وغيرها

من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضا توفير التدريب في المجالات المتخصِّصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية من أجل كفالة حُسن سير العمل في قلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم توفير التدريب اللغوي لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. يضاف إلى ذلك أن من المهم تدريب الموظفين بانتظام في المجالات التي تكون فيها خبرات مؤسسات الأمم المتحدة مفيدة لسير عمل قلم المحكمة (كشؤون الموظفين، والشؤون المالية، وشؤون المشتريات، والمعاشات التقاعدية)، نظرا لأن المحكمة تتَّبع النظام الموحَّد للأمم المتحدة. وبالنظر إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد أُدرج اعتماد قدره 000 10 يورو لتوفير مزيد من التدريب لموظفي المحكمة خلال الفترة المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُقترح رصد اعتماد مجموعه 600 86 يورو للفترة 2021-2022. وهذا المبلغ يشمل مبلغا قدره 000 10 يورو للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتسوية بنسبة 1,6 في المائة لمراعاة التضخم. ويمثل المبلغ المقترح زيادة قدرها 800 11 يورو، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

الباب 4
بدل التمثيل

66 - يُدفع بدل تمثيل للرئيس ولرئيس القلم ونائبه وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويبلغ المبلغ المقترح للفترة 2021-2022 ما مجموعه 200 15 دولار، وهو نفس المبلغ المعتمد بالدولار للفترة 2019-2020. ويمثل ذلك زيادة قدرها 000 1 يورو، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي.

الباب 5
السفر في مهام رسمية

67 - يُرصد هذا الاعتماد لتغطية تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر رئيس القلم والموظفين، في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة 2021-2022 إلى مبلغ قدره 000 185 يورو، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

الباب 6
الضيافة

68 - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة المتعلقة بالضيافة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للفترة 2021-2022 إلى مبلغ قدره 700 14 يورو، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

الباب 7
نفقات التشغيل

1-7 صيانة أماكن العمل - بما في ذلك الأمن

69 - يتعين على المحكمة أن تدير مبنًى حديثاً كبيراً مزوَّداً بمعدات ونظم معقدة. وبموجب اتفاق شغل مبنى المحكمة، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُوِّد بها المبنى (تشمل نظام الأمن، ونظام التدفئة والتبريد،

وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتجهيزات الكهربائية، والمصـــاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرَّش الآلي بالمياه، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء)، وفقاً لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضـــيف. ولهذا الغرض، يرتبط قلم المحكمة حالياً بعدد من عقود الصـــيانة الســـارية يبلغ 32 عقدا. وتُستعرض هذه العقود باستمرار، ويُعاد التفاوض عليها بانتظام من أجل رصد التكاليف وتلافي زيادتها.

70 - ويتعين على المحكمة، بموجب اتفاق شـــغل مبنى المحكمة، أن تبرم عقدا مع مقدم خدمات لإدارة المرافق يتعلق بتقديم الخدمات المتصلة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك خدمات النظافة وإزالة الثلج والجليد والتخلص من النفايات والأعمال المتصـــلة بإمدادات المياه والكهرباء والبســـتنة. وبما أن العقد الحالي لإدارة المرافق ساري المفعول حتى أيار/مايو 2020، وفقا لقواعد الشراء، فقد أجريت في الفترة 2019-2020 عملية طلب تقديم عروض للتعاقد مع مقدم خدمات جديد لإدارة المرافق. ونتيجة لهذه العملية، مُنح عقد لإدارة المرافق إلى شركة كافريون، التي قدمت أفضل عرض بأقل سعر. ويستمر هذا العقد خلال فترة الميزانية 2021-2022. وكما هو مبين في الفقرة 29 (ي)، فإنه يمثل زيادة حادة في الأســـعار مقارنة بتكلفة عقد إدارة المرافق السابق، بسبب زيادة تكاليف اليد العاملة في البلد المضيف، وارتفاع الطلب على الصـــيانة والدعم التقني اللازمين للمبنى القديم، الذي كان مقر المحكمة منذ عام 2000. ويبلغ المبلغ الإجمالي المقترح لعقد إدارة المرافق 800 066 1 يورو للفترة المالية 2021-2022، ويمثل زيادة قدرها 100 145 يورو بالمقارنة مع المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

71 - وينتهي عقد المحكمة الأمني مع شركة هاوسشيلدت آند بلانك في آب/أغسطس 2020. وفي ضوء ارتفاع تكاليف اليد العاملة في البلد المضيف، أدرجت في مقترحات الميزانية زيادة في الأسعار بنسبة 5 في المائة ســـنويا. وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقد الأمن 000 430 يورو لفترة الســـنتين، وهو ما يزيد بمقدار 100 33 يورو عن الاعتماد المخصص في ميزانية الفترة 2019-2020.

72 - وعلى النحو المنصـــوص عليه في اتفاق شـــغل مبنى المحكمة مع البلد المضـــيف، يجب على المحكمة إنجاز الإصـــلاحات الطفيفة للمبنى، وخُصّـــص لهذا الغرض مبلغ قدره 000 50 يورو في مقترح الميزانية، تمشيا مع مقترحات الميزانية السابقة. ونظرا لأن المبنى آخذ في التقادم، يتعين تنفيذ تدابير إضافية للإصـــلاح، ويجب اســـتبدال المعدات. وتمت الموافقة على اســـتبدال نظام تكييف الهواء الذي تم تركيبه في الجناح الشرقي من المبنى في عام 2010 في إطار ميزانية الفترة 2019-2020. وتمت الموافقة على توزيع تكاليف اســـتبدال نظام تكييف الهواء (000 60 يورو) على فترتين من فترات الميزانية، وهما 2019-2020 و 2021-2022. وبناء على ذلك، أُدرج مبلغ 000 30 يورو في الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022.

73 - ويتعين وفقا للأنظمة الألمانية بشأن المباني، فحص مرافق المحكمة ومبانيها، كالمعدات والتركيبات الكهربائية، والمصـــاعد، ومرشـــات إطفاء الحريق ونظم الإنذار. وقد خُصـــص مبلغ 000 35 يورو ســـنويا لعمليات الفحص، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

74 - وتم تعديل الاعتمادات المخصـصـــة للكهرباء والمياه والغاز ولوازم الصـيانة وعقود الصـيانة وعقود التأمين بالاســـتناد إلى أرقام الأداء للفترة 2017-2018. وبناء على ذلك، يقترح مبلغ قدره 900 987 يورو، لفترة الميزانيـــة 2021-2022، ويمثـــل زيـــادة قـــدرهـــا 400 12 يورو مقـــارنـــة بـــالمبلغ المعتمـــد للفترة 2019-2020.

75 - وفي ضوء ما ورد أعلاه، يُقترح رصد اعتماد قدره 700 644 2 يورو للفترة 2021-2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 600 190 يورو مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2019-2020. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق الثاني عشر.

7-2 استئجار المعدات وصيانتها

76 - ثبت أن استئجار المعدات، بما في ذلك آلات النسخ والسيارات الرسمية، لفترات قصيرة أو طويلة أقل كلفة من شرائها. ويمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتطورات التكنولوجية، تعين على إدارة المحكمة الحصول على عدد من أصناف المعدات الرقمية ومعدات تكنولوجيا المعلومات، كنظام المحاسبة، والبرامج الحاسوبية للمكتبة، وبرمجيات المحفوظات، والنظام الإلكتروني لإدارة البيانات، ونظام الهاتف، ونظام البريد الإلكتروني. وبالنسبة لهذه الأصناف، كان يتعين على المحكمة أن تبرم عقود صيانة من أجل الحصول على الدعم الفني العاجل ومن أجل اقتناء تحديثات البرمجيات. وكما هو موضح في الفقرة 29 (ك)، يُقترح رصد اعتماد قدره 500 389 يورو للفترة 2021-2022، أي بزيادة قدرها 000 15 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2019-2020، وذلك من أجل تغطية التكاليف المتزايدة لهذه الاحتياجات، بما في ذلك تحسين النظام المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

7-3 الاتصالات

77 - تشمل نفقات المحكمة فيما يتعلق بالاتصالات ما يلي: رسوم البريد وخدمات السعاة؛ والمكالمات الهاتفية؛ وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني؛ والتداول عن بعد/التداول بالفيديو؛ ووصلات الإنترنت؛ ودخول قواعد البيانات.

78 - ويتضمن الاعتماد المخصَّص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات السعاة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة الذين يعملون من أماكن خارج مقر المحكمة. ويشمل أيضاً تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقعٍ على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره 100 194 يورو للفترة 2021-2022. وهذا هو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2019-2020.

7-4 خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

79 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة التي يتعذَّر قيدها تحت أيّ من البنود المدرجة في الميزانية. ويشمل هذا الاعتماد في المقام الأول الرسوم المصرفية. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقترح رصد اعتماد قدره 100 37 يورو للفترة 2021-2022، وهو ما يمثل نقصانا قدره 000 5 يورو مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2019-2020.

7-5 اللوازم والمواد

80 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. واستنادا إلى الأداء السابق، يُقترح اعتماد مبلغ قدره 600 125 يورو للفترة 2021-2022، وهو الاعتماد نفسه الذي أُقرَّ للفترة 2019-2020.

7-6 الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

81 - عملاً بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تم في اجتماع الدول الأطراف المنعقد في حزيران/يونيه 2016، تعيين شركة بي دي أو (BDO) بوصفها المراجع المالي لحسابات المحكمة للفترتين الماليتين 2017-2018 و 2019-2020 (انظر SPLOS/303، الفقرة 37). وسيتعين تعيين مراجع حسابات جديد للفترتين الماليتين من عام 2021 إلى عام 2024. ولجمع عروض الأسعار لتقديمها إلى اجتماع الدول الأطراف، اتصلت المحكمة بثماني شركات لمراجعة الحسابات مشهورة دوليا وبشركتين ألمانيتين، قدمت خمس منها عروض أسعار. وتتراوح عروض الأسعار الواردة بين 500 7 يورو في السنة و 000 54 يورو في السنة. واستنادا إلى أدنى عروض الأسعار الواردة، يقترح مبلغ 700 14 يورو لتغطية النفقات في هذا الصدد للفترة 2021-2022. ويمثل ذلك زيادة قدرها 100 3 يورو عن مستوى الاعتماد المعتمد للفترة 2019-2020 (انظر SPLOS/30/4). وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة ستصدر، حتى نهاية عام 2020، بيانات مالية سنتانية تتطلب إجراء مراجعات سنتانية للحسابات. وتمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب إصدار بيانات مالية سنوية تتطلب مراجعة سنوية للحسابات اعتبارا من عام 2021. وسيجري تعديل المبلغ الفعلي المقترح لهذه النفقات وفقا لمقرر اجتماع الدول الأطراف بشأن تعيين مراجع الحسابات للفترتين الماليتين من عام 2021 إلى عام 2024.

الباب 8
تكاليف المكتبة وما يتصل بها

8-1 شراء الكتب والمنشورات

82 - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية عالية النوعية حتى تقوم بعملها بفعالية. وينبغي أن تقوم المكتبة باقتناء منشورات تشكل نواة لمجموعة أساسية من المؤلفات في القانون الدولي. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أيضا أن تتوفر لدى المكتبة مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة. وتشترك المكتبة في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من 788 10 مجلداً و 653 14 مجلداً متسلسلاً و 883 2 مجلدا من مجلدات مجموعة المعاهدات.

83 - وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الكتب والمنشورات والاشتراكات في الدوريات قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا مع مرور السنوات. ويقدر أن اشتراكات المكتبة في الدوريات الرئيسية ستزيد بنسبة 5,5 في المائة تقريبا. ومن أجل استيعاب هذه التكاليف جزئيا، يُقترح زيادة بند الميزانية الإجمالي للمكتبة بمبلغ 700 9 يورو. وعلى هذا الأساس، يقترح رصد مبلغ قدره 000 266 يورو لميزانية الفترة 2021-2022.

3-8 الطباعة والتجليد الخارجيان

84 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل *الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا المعروضة على المحكمة* والنشرات الإعلامية عن المحكمة، بالإضافة إلى الأقراص المدمجة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الدراسات المتخصصة والمجلات. واستناداً إلى الأداء في السنوات السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره 000 82 يورو للفترة 2021-2022 ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقرّ للفترة 2019-2020، بعد تعديله بنسبة 1,6 في المائة لاحتساب التضخم.

الجزء باء (الأبواب 9 إلى 11)
النفقات غير المتكررة

الباب 9
الأثاث والمعدات

85 - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكرِّرة للفترة 2021-2022 إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (تشمل نظم تجهيز البيانات وتخزين واسترجاع المحفوظات والمسائل القانونية)، والبرامجيات والمعدات الحاسوبية وتعهد الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. كما تراعى ضرورة استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

1-9 شراء المعدات

86 - تمت الموافقة في الاجتماع الثامن والعشرين للدول الأطراف على رصد مبلغ 500 157 يورو لشراء المعدات للفترة 2019-2020. وعلى أساس سجلات الأداء في السنوات السابقة، يُقترح المبلغ نفسه في الفترة 2021-2022.

الباب 10
التغييرات في المباني

87 - لا تُطلب أيّ اعتمادات في إطار هذا البند من الميزانية.

الباب 11
تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

88 - أدرج مبلغ 000 140 يورو في الميزانية المعتمدة للفترة 2019-2020 لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتهدف المحكمة إلى إعداد البيانات المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول نهاية فترة الميزانية 2021-2022.

89 - والفترة المالية الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (2021) بالغة الأهمية، وتتطلب بذل جهود متواصلة لتنفيذ الإجراءات الجديدة وتلبية الاحتياجات الجديدة. وأُدرجت في بنود الميزانية

المعنونة "المساعدة المؤقتة العامة" و "التدريب" و "استئجار المعدات وصيانتها" اعتمادات يبلغ مجموعها 30 000 يورو، ستستخدم لمواصلة الحصول على التوجيه من الخبراء الاستشاريين الخارجيين والمشورة من مراجعي الحسابات الخارجيين من أجل إعداد البيانات المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نهاية عام 2021، ومواصلة تعديل النظام المحاسبي في ضوء الاحتياجات الجديدة، ومواصلة تدريب الموظفين. ولم يدرج أي اعتماد تحت بند الميزانية "تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022.

الجزء جيم (البابان 12 و 13)
التكاليف المتصلة بالقضايا

القضية رقم 28 - النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)

90 - في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت ملديف اعتراضات أولية على اختصاص الدائرة الخاصة للمحكمة، وعلى مقبولية المطالبات المقدمة من موريشيوس في القضية رقم 28 - *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*. وأقيمت الإجراءات في القضية في 24 أيلول/سبتمبر 2019 وقدمت إلى دائرة خاصة للمحكمة تتألف من سبعة أعضاء في المحكمة وقاضيين مخصَّصيّن.

91 - ورهنا بالحكم على الدفوع الابتدائية في القضية رقم 28، من المقرر عقد جلسات الاستماع، والمداولات الأولية والاجتماعات الأولية للجنة الصياغة في عام 2022. ومن ثم سيعقد في عام 2023 الجزء الثاني من مداولات لجنة الصياغة واجتماعاتها الأخرى حتى صدور الحكم في القضية، وستغطي الميزانية المقترحة للفترة 2023-2024 تكاليف تلك الاجتماعات.

92 - وسيتم تغطية التكاليف المتصلة بالاجتماعات عام 2022 في الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022، على النحو التالي:

(أ) المداولات الأولية: يومان؛

(ب) المداولات الشفوية: سبعة أيام؛

(ج) المداولات بعد المرافعات الشفوية: 15 يوما؛

(د) اجتماع لجنة الصياغة: 14 يوما (مشروع الحكم الأول).

93 - وستعقد الاجتماعات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ 800 694 يورو وترد تفاصيلها في المرفق الثامن.

القضية رقم 29 – *ناقلة النفط "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا ضد نيجيريا)*

94 – في 17 ديسمبر/كانون الأول 2019، قدمت سويسرا ونيجيريا نزاعهما بشأن اعتقال واحتجاز "السفينة سان بادري بيو" إلى المحكمة. واختار الطرفان قاضيين مخصَّصيّن. وستتناول المحكمة القضية رقم 29 في عامي 2021 و 2022.

95 – وسيتم تغطية التكاليف المتصلة بالقضية رقم 29 في مشروع ميزانية الفترة 2021–2022، على النحو التالي:

(أ) المداولات الأولية: يومان؛

(ب) المداولات الشفوية: سبعة أيام؛

(ج) المداولات: 43 يوما؛

(د) اجتماع لجنة الصياغة: 28 يوما

96 – وستعقد الاجتماعات في القضية رقم 29 أيضا، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ 300 197 2 يورو وترد تفاصيلها في المرفق التاسع.

97 – وتسفر اعتمادات القضيتين رقم 28 ورقم 29 عن زيادة قدرها 000 661 1 يورو في إطار الجزء جيم "التكاليف المتصلة بالقضايا".

الدعاوى القضائية العاجلة

98 – وفقا للاحتياجات القضائية للمحكمة، تتوخى مقترحات الميزانية عقد ستة أسابيع من الاجتماعات في الفترة 2021–2022 لتناول قضيتين عاجلتين. وتشمل الميزانية المقترحة أيضا التكاليف المرتبطة بجلسات الاستماع والمداولات وتلاوة الأوامر والأحكام. وتشمل أيضا التكاليف المرتبطة بذلك تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، وتكاليف الموظفين المؤقتين للاجتماعات، وتكاليف العمل الإضافي. وترد في المرفق السابع تفاصيل هذا الاعتماد البالغ 600 608 1 يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 600 149 يورو فيما يتعلق بالاعتماد المرصود للفترة 2019–2020 بسبب الزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ من 266 يورو إلى 309 يورو، والزيادة في قيمة الدولار مقابل اليورو، وتسوية مقر العمل المنقحة لهامبورغ (انظر الفقرة 11 (و)). ولن يُستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

مجموع التقديرات

99 – يبلغ مجموع التكاليف التقديرية للقضيتين رقم 28 ورقم 29 ودعويين قضائيتين عاجلتين ما مجموعه 700 500 4 يورو، أي بزيادة قدرها 600 810 1 يورو بالمقارنة مع الاعتمادات التي أُقرت في إطار البند جيم "التكاليف المتصلة بالقضايا" المعتمدة للفترة 2019–2020.

الباب 12
القضاة

12-1 البدلات الخاصة

100 - بالنسبة للقضية رقم 28، يُتوخى رصد مبلغ 200 254 يورو لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة لقضاة الدائرة الخاصة. وبالنسبة للقضية رقم 29، يُتوخى رصد مبلغ 400 342 1 يورو لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة لقضاة المحكمة. ويشمل المبلغان بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المقرَّرة للجلسات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح رصد اعتماد قدره 800 926 يورو للفترة 2021-2022 لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة فيما يتصل بقضيتين عاجلتين. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ستة أسباع عدد الأيام المقرَّرة للجلسات القضائية. وعلى هذا الأساس، يبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بالبدلات الخاصة بالنسبة للقضيتين رقم 28 ورقم 29 ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره 400 523 2 يورو.

12-2 تعويضات القضاة المخصَّصين

101 - بالنسبة للقضية رقم 28، يقترح تخصيص مبلغ 100 66 يورو لتغطية تعويضات قاضيين مخصَّصين. وبالنسبة للقضية رقم 29، يقترح تخصيص مبلغ 500 144 يورو لتغطية تعويضات قاضيين مخصَّصين. وتتألف تعويضات القاضيين المخصَّصين من بدل سنوي وبدل خاص (بما في ذلك البدل الخاص لقاء الأعمال التحضيرية) وبدل إقامة يومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج اعتماد قدره 000 121 يورو لتغطية التعويضات المدفوعة إلى قاضيين مخصَّصين عن جلسات لمدة ستة أسابيع و 36 يوما من الأعمال التحضيرية المتعلقة بدعويين قضائيتين عاجلتين. ويبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بهذا البند من بنود الميزانية لتغطية القضيتين رقم 28 ورقم 29 ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره 600 331 يورو.

12-3 السفر لحضور الجلسات، بما في ذلك القضاة المخصصون

102 - يُقترح رصد مبلغ 400 418 يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة فيما يتعلق بالقضيتين رقم 28 ورقم 29 ودعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة المالية 2021-2022.

103 - ويتضمن هذا المبلغ اعتمادا يبلغ 400 164 يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القاضيان المخصَّصان، فيما يتعلق بدعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة 2021-2022.

104 - ويتضمن أيضا مبلغا قدره 500 190 يورو لتمويل تكاليف سفر القضاة في القضية رقم 29. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في الفترة 2021-2022 فيما يتعلق بالقضية رقم 29:

(أ) رحلتان ذهابا وإيابا لأعضاء المحكمة؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة؛

(ج) أربع رحلات ذهابا وإيابا للقاضيين المخصصين.

105 - ويتضمن الاعتماد البالغ 400 418 يورو أيضا مبلغا قدره 500 63 يورو لتمويل تكاليف سفر تسعة قضاة فيما يتعلق بالقضية رقم 28. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في الفترة 2021-2022 فيما يتعلق بالقضية رقم 28:

(أ) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء الدائرة الخاصة؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة؛

(ج) رحلتان ذهابا وإيابا للقاضيين المخصصين.

106 - وتعتزم المحكمة تنظيم جلساتها في عامي 2021 و 2022، قدر الإمكان، بالاقتران مع المداولات القضائية في القضيتين رقم 28 ورقم 29.

الباب 13
تكاليف الموظفين

13-1 موظفو الاجتماعات المؤقتون

107 - رُصد اعتماد منفصل لموظفي الاجتماعات المؤقتين من أجل تغطية التكاليف المتصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، ومدوني المحاضر الحرفية، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغِّلي المعدات السمعية، وموظفي السكرتارية الإضافيين الذين يُوظَّفون خصيصا لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمة المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون ومدوِّنو المحاضر الحرفية، ليسوا جميعهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

108 - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبَّقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب هذا الأمر العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتراعي التقديرات المتعلقة بنفقات الترجمة التحريرية حجم العمل المتصل بالدعاوى القضائية العاجلة، وبالقضيتين رقم 28 ورقم 29، الذي يمكن استيعابه داخليا، ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين الاستعانة بمصادر خارجية لترجمتها تحريريا، والتي تطبق عليها المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

109 - ومع مراعاة معدلات المرتبات الحالية المطبَّقة على خدمات المترجمين التحريريين والشفويين ومدوِّني المحاضر الحرفية، يُقترح مبلغ إجمالي قدره 300 177 1 يورو للفترة 2021-2022. وفي ضوء عدد الجلسات القضائية التي ستعقد في الفترة 2021-2022 فيما يتعلق بالقضيتين رقم 28 ورقم 29 والدعاوى القضائية العاجلة (انظر الفقرة 17)، مقارنة بالفترة 2019-2020، فإن ذلك يمثل زيادة قدرها 000 526 يورو عن الاعتماد المقرر للفترة 2019-2020.

13-2 العمل الإضافي

110 - بما أنه يتعين على المحكمة أن تصدر أحكامها في غضون فترات زمنية قصيرة، فلا مفر من أن يُطلب إلى الكثير من الموظفين العمل بعد ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي بإجازات تعويضية، ولا سيما بالنظر إلى العدد القليل من الموظفين في قلم المحكمة. ويُقترح تخصيص مبلغ 000 20 يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة في فترة السنتين 2021-2022. واستنادا إلى الممارسة السابقة، سيكون العمل الإضافي أمرا لا مفر منه خلال المداولات بشأن القضيتين رقم 28 ورقم 29. ويُتوخى رصد مبلغ 000 30 يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي المتعلق بالقضيتين رقم 28 ورقم 29. ويُقترح اعتماد إجمالي قدره 000 50 يورو لهذا البند من الميزانية، يمثل زيادة قدرها 100 16 يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة 2019-2020، في ضوء الزيادة في حجم العمل القضائي.

الجزء دال
صندوق رأس المال المتداول

111 - وفقا للمادة 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ صندوق رأس المال المتداول "لتأمين الموارد المالية اللازمة للمحكمة لكي تواجه مشاكل السيولة المالية القصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات... ولتوفير الأموال اللازمة للمحكمة للنظر في القضايا". وحتى عام 2001، بلغت قيمة الاشتراكات في صندوق رأس المال المتداول ما مجموعه 118 542 يورو. ويُشغَّل صندوق رأس المال المتداول في المقام الأول لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل والنفقات الاستثنائية. وسيكون المستوى الحالي لصندوق رأس المال المتداول كافيا لتغطية ما يقرب من ثلاثة أسابيع من النفقات. ولكن المحكمة لا تطلب تمويلا إضافيا فيما يتعلق بصندوق رأس المال المتداول لفترة الميزانية 2021-2022.

112 - وعلاوة على المبلغ المذكور أعلاه، تمت الموافقة في اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر الذي عقد في عام 2002 على المساهمة في صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) للمحكمة، بمبلغ يُستخدم خصيصا لتغطية النفقات المتعلقة بالقضايا. ووفقا للقرار الصادر في اجتماع الدول الأطراف، يجوز استخدام هذا المبلغ لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة للمحكمة لكي تنظر في القضايا شريطة أن يتعذر تغطية النفقات بالأموال المخصَّصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا، أو من مناقلة الأموال بين أبواب الاعتمادات (انظر SPLOS/89). وبلغ هذا الجزء من صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) ما قدره 014 417 يورو حتى حزيران/يونيه 2014.

113 - وفي حزيران/يونيه 2014، تقرر في اجتماع الدول الأطراف الرابع والعشرين أن يتم، بشكل استثنائي، تحويل مبلغ قدره 000 350 يورو - وهو جزء من الفائض النقدي للفترة المالية 2011-2012 - إلى صندوق رأس المال المتداول، لتغطية ما يترتب على النظر في القضايا من تكاليف لا يمكن تغطيتها بالأموال المخصَّصة للتكاليف المتصلة بالقضايا (انظر SPLOS/275، الفقرة 3). ونتيجة لذلك، فإن صندوق رأس المال المتداول (المتصل بالقضايا) يبلغ رصيده حاليا 014 767 يورو، وهذا يفي بمتطلبات قضية عاجلة واحدة.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترات من 2015-2016 إلى 2021-2022 (باليورو)

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2015-2016	الأداء للفترة 2015-2016	الميزانية المعتمدة للفترة 2017-2018	الأداء للفترة 2017-2018	الميزانية المعتمدة للفترة 2019-2020	الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
ألف	**النفقات المتكررة**								ألف
1	**القضاة**	**4 246 100**	**4 161 553**	**4 393 000**	**4 240 620**	**4 449 900**	**4 812 200**	**362 300**	**1**
1-1	البدلات السنوية	3 008 300	3 076 472	3 124 400	3 087 391	3 133 400	3 497 000	363 600	1-1
1-2	البدلات الخاصة	917 900	801 567	851 400	779 873	833 600	934 600	101 000	2-1
1-3	السفر لحضور الدورات	274 600	267 274	276 700	236 536	298 800	298 800	–	3-1
1-4	التكاليف العامة	45 300	16 240	140 500	136 820	184 100	81 800	102 300-	4-1
2	**نظام المعاشات التقاعدية للقضاة**	**967 800**	**1 263 065**	**1 857 300**	**1 443 024**	**1 625 900**	**2 226 600**	**600 700**	**2**
2-1	المعاشات التقاعدية قيد الدفع	782 800	1 263 065	1 337 800	1 443 024	1 540 300	1 424 600[أ]	115 700-	1-2
2-2	معاشات القضاة المقبلين على التقاعد	185 000	–	519 500	–	85 600	802 000[ب]	716 400	2-2
3	**تكاليف الموظفين**	**7 533 900**	**7 336 822**	**7 749 600**	**7 249 931**	**7 707 300**	**8 748 600**	**1 041 300**	**3**
3-1	الوظائف الثابتة	6 257 000	4 898 866	6 302 400	4 872 158	6 290 200	7 529 400[ج]	1 239 200	1-3
3-2	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة	1 171 800-	–	1 214 400-	–	1 253 400-	1 529 200-	275 800-	2-3
3-3	رد الضرائب الوطنية	–	–	–	–	–	–	–	3-3
3-4	تكاليف الموظفين العامة	2 045 000	2 043 427	2 249 800	2 029 104	2 270 200	2 270 200	–	4-3
3-5	العمل الإضافي	25 000	24 750	25 000	19 948	25 000	25 000	–	5-3
3-6	موظفو الاجتماعات المؤقتون	197 900	196 470	205 500	165 526	192 600	248 700	56 100	6-3
3-7	المساعدة المؤقتة العامة	107 900	104 785	107 900	93 064	107 900	117 900	10 000	7-3
3-8	التدريب	72 900	68 524	73 400	70 131	74 800	86 600	11 800	8-3
4	**بدل التمثيل**	**11 100**	**13 717**	**13 600**	**13 202**	**12 400**	**13 400**	**1 000**	**4**
5	**السفر في مهام رسمية**	**180 300**	**167 982**	**181 600**	**171 337**	**185 000**	**185 000**	**–**	**5**
6	**الضيافة**	**14 300**	**14 034**	**14 400**	**12 945**	**14 700**	**14 700**	**–**	**6**

الجزء/ الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2015–2016	الأداء للفترة 2015–2016	الميزانية المعتمدة للفترة 2017–2018	الأداء للفترة 2017–2018	الميزانية المعتمدة للفترة 2019–2020	الميزانية المقترحة للفترة 2021–2022	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
7	**وجه الإنفاق**	**2 888 000**	**2 799 701**	**3 022 400**	**2 963 829**	**3 202 000**	**3 405 700**	**203 700**	**7**
1-7	صيانة أماكن العمل – بما فيها الأمن	2 159 000	2 156 582	2 289 900	2 289 405	2 454 100	2 644 700	190 600	1-7
2-7	استئجار المعدات وصيانتها	355 600	326 520	358 200	334 249	374 500	389 500	15 000	2-7
3-7	الاتصالات	189 200	142 112	190 600	175 951	194 100	194 100	–	3-7
4-7	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	41 000	31 339	41 300	30 631	42 100	37 100	5 000-	4-7
5-7	اللوازم والمواد	122 400	122 348	123 300	121 993	125 600	125 600	–	5-7
6-7	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	20 800	20 800	19 100	11 600	11 600	14 700	3 100	6-7
8	**تكاليف المكتبة وما يتصل بها**	**320 000**	**318 918**	**325 600**	**325 388**	**336 400**	**348 000**	**11 600**	**8**
1-8	شراء الكتب والمنشورات	242 000	241 607	247 000	246 811	256 300	266 000	9 700	1-8
2-8	تكاليف بدء تشغيل المكتبة	–	–	–	–	–	–	–	2-8
3-8	الطباعة والتجليد الخارجيان	78 000	77 311	78 600	78 577	80 100	82 000[أ]	1 900	3-8
باء	**النفقات غير المتكررة**								**باء**
9	**الأثاث والمعدات**	**154 800**	**151 135**	**155 600**	**153 701**	**157 500**	**157 500**	**–**	**9**
1-9	شراء المعدات	154 800	151 135	155 600	153 701	157 500	157 500	–	1-9
2-9	شراء المعدات الخاصة								2-9
10	**التغييرات في المباني**	–	–	–	–	–	–	–	10
11	**تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام**	–	–	–	–	**140 000**	–	**140 000-**	**11**
جيم	**التكاليف المتصلة بالقضايا**								**جيم**
12	**القضاة**	**1 889 700**	**1 611 544**	**2 221 000**	**856 942**	**2 004 900**	**3 273 400**	**1 268 500**	**12**
1-12	البدلات الخاصة	1 468 500	1 276 503	1 666 200	664 881	1 509 600	2 523 400	1 013 800	1-12
2-12	أتعاب القضاة المخصصين	110 800	123 772	306 100	154 992	177 700	331 600	153 900	2-12
3-12	سفر القضاة لحضور الاجتماعات – بمن فيهم القضاة المخصصون	310 400	211 269	248 700	37 069	317 600	418 400	100 800	3-12

الجزء/الباب	*وجه الإنفاق*	*الميزانية المعتمدة للفترة 2015-2016*	*الأداء للفترة 2015-2016*	*الميزانية المعتمدة للفترة 2017-2018*	*الأداء للفترة 2017-2018*	*الميزانية المعتمدة للفترة 2019-2020*	*الميزانية المقترحة للفترة 2021-2022*	*النقصان/الزيادة في فترة السنتين*	*الجزء/الباب*
13	**تكاليف الموظفين**	**611 600**	**824 248**	**1 185 800**	**674 190**	**685 200**	**1 227 300**	**542 100**	**13**
1-13	موظفو الاجتماعات المؤقتون	577 800	791 526	1 140 800	662 866	651 300	1 177 300	526 000	1-13
2-13	العمل الإضافي	33 800	32 722	45 000	11 324	33 900	50 000	16 100	2-13
دال	**صندوق رأس المال المتداول**	–	–	–	–	–	–	–	**دال**
	المجموع	**18 817 600**	**18 662 719**	**21 119 900**	**18 105 109**	**20 521 200**	**24 412 400**	**3 891 200**	

ملاحظة: سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

(أ) المعاش التقاعدي المدفوع حاليا.

(ب) معاش تقاعدي لسبعة قضاة تنتهي مدة خدمتهم في 30 أيلول/سبتمبر 2020. وسيتوقف المبلغ الفعلي المتوجّب الدفع على نتيجة الانتخاب الذي سيجري في عام 2020.

(ج) التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة على لاهاي لعام 2021.

(د) معدَّل بنسبة 1,6 في المائة لمراعاة التضخم – متوسط المعدل للفترة من شباط/فبراير 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2020 الذي حدده المكتب الإحصائي الاتحادي لألمانيا.

المرفق الثاني

موظفو قلم المحكمة من الفئة الفنية والفئات العليا في الفترة 2021-2022

الرتبة	*المهمة*	*عدد الوظائف*	*التكاليف المعيارية باليورو*	*صافي التكاليف المعيارية باليورو*	*الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين باليورو*
أ ع م	رئيس القلم	1	209 100	167 400	41 700
مد-2	نائب رئيس قلم المحكمة	1	182 400	148 000	34 400
ف-5	رئيس الخدمات اللغوية	1	145 600	120 400	25 200
ف-5	موظف للشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية	1	145 600	120 400	25 200
ف-4	رئيس شؤون الميزانية والمالية	1	126 100	105 500	20 600
ف-4	رئيس المكتبة والمحفوظات	1	126 100	105 500	20 600
ف-4	رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن	1	126 100	105 500	20 600
ف-4	موظف لنظم المعلومات	1	126 100	105 500	20 600
ف-4	موظف للشؤون القانونية	2	252 200	210 900	41 300
ف-4	مترجم تحريري/مراجع	1	126 100	105 500	20 600
ف-3	موظف للشؤون القانونية	1	108 300	91 300	17 000
ف-3	مترجم تحريري (فرنسي)	1	108 300	91 300	17 000
ف-2	موظف إداري (شؤون الموظفين)	1	84 800	72 300	12 500
ف-2	موظف محفوظات	1	84 800	72 300	12 500
ف-2	موظف إداري معاون (الاشتراكات/الميزانية)	1	84 800	72 300	12 500
ف-2	موظف قانوني معاون	1	84 800	72 300	12 500
ف-2	موظف صحفي	1	84 800	72 300	12 500
	المجموع	**18**	**2 206 000**	**1 838 700**	**367 300**
	مجموع فترة السنتين (مُقَرَّب)			**3 677 400**	

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المرفق الثالث

موظفو قلم المحكمة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الفترة 2021-2022

الرتبة	*الوظيفة*	*عدد الوظائف*	*التكاليف المعيارية باليورو*	*صافي التكاليف المعيارية باليورو*	*الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين باليورو*
الرتبة الرئيسية					
	مساعد إداري (المشتريات)	1	80 800	72 127	26 112
	منسق لشؤون المباني	1	80 800	72 127	26 112
	مساعد لشؤون نظم المعلومات	1	80 800	72 127	26 112
	مساعد لغوي/دعم قضائي	1	80 800	72 127	26 112
	مساعد شخصي (لرئيس المحكمة)	1	80 800	72 127	26 112
	مساعد للمنشورات/مساعد شخصي (لرئيس قلم المحكمة)	1	80 800	72 127	26 112
الرتب الأخرى					
	مساعد إداري	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد إداري	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد إداري (الاشتراكات)	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد للشؤون المالية	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد للشؤون المالية (الحسابات المستحقة الدفع)	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد قانوني	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد لشؤون المكتبات	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد لغوي/دعم قضائي	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد شخصي (لنائب رئيس قلم المحكمة)	1	76 700	53 045	17 895
	مساعد لشؤون الموظفين	1	76 700	53 045	17 895
	موظف استقبال	1	76 700	53 045	17 895
	موظف أمن/سائق	2	153 500	106 091	35 789
	كبير الموظفين الأمنيين/المشرف على المباني	1	76 700	53 045	17 895
	المجموع	**20**	**1 558 700**	**1 161 400**	**397 300**
	مجموع فترة السنتين (مُقرَّب)			**2 322 800**	

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة 2015-2016

أ ع م	*مد-2*	*مد-1*	*ف-5*	*ف-4*	*ف-3*	*ف-2/1*	*مجموع وظائف الفئات الفنية والفئات العليا*	*فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)*	*فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)*	*مجموع وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*	*المجموع الكلي*
1	**1**	**0**	**2**	**6**	**3**	**5**	**18**	**4**	**16**	**20**	**38**

الوظائف المعتمدة للفترة 2017-2018

أ ع م	*مد-2*	*مد-1*	*ف-5*	*ف-4*	*ف-3*	*ف-2/1*	*مجموع وظائف الفئات الفنية والفئات العليا*	*فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)*	*فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)*	*مجموع وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*	*المجموع الكلي*
1	**1**	**0**	**2**	**6**	**3**	**5**	**18**	**6**	**14**	**20**	**38**

الوظائف المقترحة للفترة 2019-2020

أ ع م	*مد-2*	*مد-1*	*ف-5*	*ف-4*	*ف-3*	*ف-2/1*	*مجموع وظائف الفئات الفنية والفئات العليا*	*فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)*	*فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)*	*مجموع وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*	*المجموع الكلي*
1	**1**	**0**	**2**	**6**	**3**	**5**	**18**	**6**	**14**	**20**	**38**

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المرفق الخامس

تعويضات القضاة عن الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا في الفترة 2021-2022

	الحساب	*بدولارات الولايات المتحدة*	*لعام 2021 باليورو - شاملا تسوية مقر العمل*	*لعام 2022 باليورو - شاملا تسوية مقر العمل*	*للفترة 2021-2022 باليورو - شاملا تسوية مقر العمل*
1 - البدلات السنوية	181 840 / 3 x 20	1 212 267	1 491 700	1 491 700	2 983 400
2 - البدل الخاص (20 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	181 840 / 3 / 220 x 20 x 20	110 206	135 600	135 600	271 200
3 - بدل الإقامة (28 يوما)	350 x 1,4 x 28 x 20	274 400	242 300	242 300	484 600
4 - البدل الخاص للأعمال التحضيرية - خاضع لإذن رئيس المحكمة (10 أيام/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	181 840 / 3 / 220 x 10 x 20	55 103	67 800	67 800	135 600
5 - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية - خاضع لإذن رئيس المحكمة (5 أيام من أجل 10 قضاة)	350 x 1,4 x 5 x 10	24 500	21 600	21 600	43 200
6 - البدل السنوي لرئيس المحكمة	181 840	181 840	223 800	223 800	447 600
7 - البدل الخاص لرئيس المحكمة	25 000	25 000	22 100	22 100	44 200
8 - البدلات الخاصة لنائب رئيس المحكمة					
بدل الإقامة عن 14 يوما	14 x 350 x 1,4	6 860	6 100	6 100	12 200
بدلات خاصة عن 10 أيام	10 x ((181 840 / 3 / 220) + 156)	4 315	4 800	4 800	9 600
المجموع			**2 215 800**	**2 215 800**	**4 431 600**
مجموع البدلات السنوية (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون) [البند 1- والبنود من 6 إلى 8]			**1 748 500**	**1 748 500**	**3 497 000**
مجموع البدلات الخاصة (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) [البنود من 2 إلى 5]			**467 300**	**467 300**	**934 600**

ملاحظات: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 350 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 309 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس 2020: 39,2 في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة 2021-2022

عام 2021	*بدولارات الولايات المتحدة*	*باليورو*
1 - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
السفر في إجازة زيارة الوطن	9 502	8 400
منحة التعليم	28 281	25 000
2 - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	13 235	11 700
المجموع	**51 018**	**45 100**
عام 2022		
1 - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
السفر في إجازة زيارة الوطن	–	–
منحة التعليم	28 281	25 000
2 - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	13 235	11 700
المجموع	**41 516**	**36 700**
مجموع ميزانية فترة السنتين		**81 800**

ملاحظات: سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 350 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 309 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا لقاء الأعمال القضائية المتعلقة بالدعاوى القضائية العاجلة في الفترة 2021-2022

	الحساب (لكل قضية)	بدولارات الولايات المتحدة	للعام 2021 (قضية واحدة) باليورو - شاملا تسوية مقر العمل	للعام 2022 (قضية واحدة) باليورو - شاملا تسوية مقر العمل	للفترة 2021-2022 باليورو - شاملا تسوية مقر العمل
القضاة					
1 - البدل الخاص (21 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	20 x 21 x 220 / 3 / 181 840	115 716	142 400	142 400	284 800
2 - بدل الإقامة (22 يوما)[ب]	20 x 22 x 1,4 x 350	215 600	190 300	190 300	380 600
3 - البدل الخاص للأعمال التحضيرية - خاضع لإذن من رئيس المحكمة (18 يوما/ على أساس 220 يوم عمل في السنة)[ج]	20 x 18 x 220 / 3 / 181 840	99 185	122 000	122 000	244 000
4 - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية - خاضع لإذن من رئيس المحكمة (4 أيام من أجل 5 قضاة)	5 x 4 x 1,4 x 350	9 800	8 700	8 700	17 400
المجموع الفرعي			**463 400**	**463 400**	**926 800**
5 - أتعاب قاضيَين مخصَّصَين اثنين					
البدلات السنوية	2 x 39 x 365 / 3 / 181 840	12 953	15 900	15 900	31 800
البدل الخاص	2 x 39 x 220 / 3 / 181 840	21 490	26 400	26 400	52 800
بدل الإقامة	2 x 21 x 1,4 x 350	20 580	18 200	18 200	36 400
المجموع الفرعي			**60 500**	**60 500**	**121 000**
6 - سفر القضاة (بمن فيهم قاضيان مخصَّصان)			82 200	82 200	164 400
تكاليف الموظفين					
7 - موظفو الاجتماعات المؤقتون			188 200	188 200	376 400
8 - العمل الإضافي			10 000	10 000	20 000
المجموع			**804 300**	**804 300**	**1 608 600**

ملاحظات: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 350 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 309 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس 2020: 39,2 في المائة.

(أ) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام.

(ب) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام زائدا أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف الأسبوع على أساس سبعة أيام (استنادا إلى النسبة التي يحددها اجتماع الدول الأطراف).

المرفق الثامن

التكاليف المتصلة بالقضايا لقاء الأعمال القضائية المتعلقة بالقضية رقم 28 في الفترة 2021-2022

	الحساب	*بدولارات الولايات المتحدة*	*باليورو – شاملا تسوية مقر العمل*
القضاة			
1 – بدل خاص (مداولات لمدة 24 يوما على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	7 x 24 x 220 / 3 / 181 840	46 287	57 000
2 – بدل الإقامة (34 يوما)[ب]	7 x 34 x 1,4 x 350	116 620	103 000
3 – بدل خاص (14 يوما – للجنة الصياغة/3 قضاة على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	3 x 14 x 220 / 3 / 181 840	11 572	14 200
4 – بدل إقامة (20 يوما – للجنة الصياغة/3 قضاة)[ب]	3 x 20 x 1,4 x 350	29 400	26 000
5 – البدل الخاص للأعمال التحضيرية – خاضع لإذن من رئيس المحكمة (16 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	7 x 16 x 220 / 3 / 181 840	30 858	38 000
6 – بدل خاص للأعمال التحضيرية للجنة الصياغة – خاضع لإذن رئيس المحكمة (9,33 أيام/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	3 x 9,33 x 220 / 3 / 181 840	7 712	9 500
7 – بدل الإقامة للأعمال التحضيرية – خاضع لإذن رئيس المحكمة (5 أيام من أجل 3 قضاة)	3 x 5 x 1,4 x 350	7 350	6 500
المجموع الفرعي			**254 200**
8 – تعويضات قاضيَين مخصَّصَين اثنين			
البدل السنوي	2 x (34+16) x 365 / 3 / 181 840	16 606	20 400
البدل الخاص	2 x 24 x 220 / 3 / 181 840	13 225	16 300
بدل الإقامة[ب]	2 x 34 x 1,4 x 350	33 320	29 400
المجموع الفرعي			**66 100**
9 – سفر القضاة		71 833	63 500
تكاليف الموظفين			
10 – موظفو الاجتماعات المؤقتون			301 000
11 – العمل الإضافي			10 000
المجموع			**694 800**

ملاحظات: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 350 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 309 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس 2020: 39,2 في المائة.

(أ) على أساس خمسة أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس سبعة أيام في الأسبوع.

المرفق التاسع

التكاليف المتصلة بالقضايا لقاء الأعمال القضائية المتعلقة بالقضية رقم 29 في الفترة 2021–2022

	الحساب	*بدولارات الولايات المتحدة*	*باليورو – شاملا تسوية مقر العمل*
القضاة			
1 – بدل خاص (مداولات لمدة 52 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	181 840 / 3 / 220 x 52 x 20	286 536	352 600
2 – بدل الإقامة (74 يوما)[ب]	350 x 1,4 x 74 x 20	725 200	640 200
3 – بدل خاص (28 يوما – للجنة الصياغة/3 قضاة على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	181 840 / 3 / 220 x 28 x 3	23 143	28 500
4 – بدل إقامة (40 يوما – للجنة الصياغة/3 قضاة)[ب]	350 x 1,4 x 40 x 3	58 800	51 900
5 – البدل الخاص للأعمال التحضيرية – خاضع لإذن من رئيس المحكمة (34,67 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	181 840 / 3 / 220 x 34,67 x 20	191 042	235 100
6 – بدل خاص للأعمال التحضيرية للجنة الصياغة – خاضع لإذن رئيس المحكمة (18,68 يوما/على أساس 220 يوم عمل في السنة)	181 840 / 3 / 220 x 18,68 x 3	15 440	19 000
7 – بدل الإقامة للأعمال التحضيرية – خاضع لإذن رئيس المحكمة (5 أيام من أجل 7 قضاة)	350 x 1,4 x 5 x 7	17 150	15 100
المجموع الفرعي			**1 342 400**
8 – تعويضات قاضيَين مخصَّصَين اثنين			
البدل السنوي	181 840 / 3 / 365 x (74 + 34,67) x 2	36 757	45 200
البدل الخاص	181 840 / 3 / 220 x 52 x 2	28 654	35 300
بدل الإقامة[ب]	350 x 1,4 x 74 x 2	72 520	64 000
المجموع الفرعي			**144 500**
9 – سفر القضاة		215 498	190 500
تكاليف الموظفين			
10 – موظفو الاجتماعات المؤقتون			499 900
11 – العمل الإضافي			20 000
المجموع			**2 197 300**

ملاحظات: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 350 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 309 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس 2020: 39,2 في المائة.

(أ) على أساس خمسة أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس سبعة أيام في الأسبوع.

المرفق العاشر

نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة 2021-2022

	بدولارات الولايات المتحدة	*باليورو*
عام 2021		
المعاش التقاعدي لأجل 11 قاضيا متقاعدا و 8 أرامل من الجنسين	805 800	712 300
المعاش التقاعدي لأجل 7 قضاة[أ]	453 600	401 000
المجموع	**1 259 400**	**1 113 300**
عام 2022		
المعاش التقاعدي لأجل 11 قاضيا متقاعدا و 8 أرامل من الجنسين	805 800	712 300
المعاش التقاعدي لأجل 7 قضاة[أ]	453 600	401 000
المجموع	**1 259 400**	**1 113 300**
مجموع ميزانية فترة السنتين	**2 518 800**	**2 226 600**

ملاحظة: سعر الصرف للأمم المتحدة في آذار/مارس 2020: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = 0,884 يورو.

(أ) لا يمكن تحديد العدد الفعلي للقضـــاة المتقاعدين إلا بعد الانتخاب خلال اجتماع الدول الأطراف المقرر عقده في حزيران/يونيه 2020.

المرفق الحادي عشر

تكاليف الموظفين العامة في الفترة 2021-2022 (باليورو)

تقدير تكاليف الموظفين العامة *(على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات التقديرية)*	
الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[أ]	638 300
المساهمة في لجنة الخدمة المدنية الدولية	9 000
بدل الإعالة[أ]	134 100
منحة التعليم[أ]	39 800
إجازة زيارة الوطن[أ]	9 400
علاوة اللغة[أ]	18 000
التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل[أ]	22 800
التأمين الطبي[أ]	102 600
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة[أ]	15 100
إعانة الإيجار[أ]	18 000
المخصص المتعلق بتناوب الموظفين[أ]:	
الفئة الفنية والفئات العليا (3,5 في المائة)	71 700
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (3,5 في المائة)	45 300
تكاليف متنوعة (إكراميات – بما في ذلك إلغاء الإجازات)	11 000
المجموع السنوي	**1 135 100**

(أ) على أساس الملاك الوظيفي الحالي.

المرفق الثاني عشر

صيانة أماكن العمل في الفترة 2021-2022 (باليورو)

	ميزانية عام 2019	ميزانية عام 2020	ميزانية عام 2021	ميزانية عام 2022
1 - إدارة المرافق	**457 300**	**464 400**	**533 400**	**533 400**
2 - لوازم الصيانة	**12 700**	**12 900**	**13 100**	**13 300**
إمدادات الغاز	75 000	75 000	75 000	75 000
إمدادات الكهرباء	158 100	160 000	159 000	159 000
إمدادات المياه	13 000	13 000	13 000	13 000
3 - المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)	**246 100**	**248 000**	**247 000**	**247 000**
عقود الصيانة المدرجة	166 700	168 800	171 500	174 200
الفحص	35 000	35 000	35 000	35 000
4 - عقود الصيانة	**201 700**	**203 800**	**206 500**	**209 200**
5 - التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير	**25 000**	**25 300**	**25 700**	**26 100**
6 - الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى 000 1 يورو للمرة الواحدة)	**50 000**	**50 000**	**50 000**	**50 000**
7 - الإصلاحات الأخرى	**15 000**	**45 000**	**45 000**	**15 000**
8 - خدمات الأمن (على مدار الساعة)	**196 800**	**200 100**	**215 000**	**215 000**
المجموع	**1 204 600**	**1 249 500**	**1 335 700**	**1 309 000**
مجموع ميزانية فترة السنتين		**2 454 100**		**2 644 700**